# انعكاسات تغيرات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري دراسة حالة الفترة (2008-2016)

ط/د.حملة عزالدين د.علام عثمان
جامعة البويرة

ملخص

يعتبر البترول المصدر الرئيسي للطاقة وعامل مهم للنمو الاقتصادي منذ الستينات، حيث يعتمد الاقتصاد الجزائري على الموارد البترولية كمصدر رئيسي لتمويل مختلف النفقات العامة لدولة واعتباره مصدر أساسي للعملة الصعبة ترتب عنه أثار على الاقتصاد الكلي جعلت من نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مرهوناً بتقلبات أسعار النفط الدولية التي لها تأثير مباشر على إدارة الإنفاق العام، ومواصلة مستويات النمو بشكل المخطط له.

أهداف الدراسة:

الإطلاع على أهمية البترول ومختلف انعكاسات تقلبات أسعار البترول على الدول المصدرة والمستوردة للبترول؛

الإطلاع على المخططات الجديدة للدولة الجزائرية للخروج من حدة التقلبات في أسعار البترول.

البيانات ومنهج المستخدم: المنهج المتّبع في هذه الدراسة هو" الأسلوب الوصفي التحليلي"، الذي يعتمد على جمع مختلف البيانات (اعتمادا على جداول وأشكال بيانية) والمعلومات لوصف المفردات والحقائق المرتبطة بموضوع البحث ودراستها وتحليلها.

موجز عن نتائج البحث: من خلال الدراسة يتبين تبعية الجزائر للنفط بشكل كبير، مع وجود تقلبات للأسعار الذي لا شك أثر على السياسة التنموية للبلد، باعتبار النفط شريان التنمية الاقتصادية للدولة في ظل قلة مساهمة البدائل الاقتصادية كالفلاحة والصناعة.

القيمة المضافة للبحث: من خلال بحثنا توصلنا إلى المشكلة التي تعاني منها الدولة الجزائرية في صادراتها، معتمدة على مورد أساسي التي لا تملك القوة لتحديد سعره، لذلك تبقي السياسات التنموية رهينة تقلب الأسعار النفطية الدولية، وتم الإشارة من خلال بحثنا إلى ضرورة الإسراع في خطط سريعة تتمتع بإرادة سياسية للخروج من هذه الأزمة (التبعية النفطية)، والعمل على تشجيع القطاع الصناعي والفلاحي، وتشجيع المداخيل الداخلية كالعائدات الجبائية بالعمل على إصلاح المنظومة الضريبية وتشجيع بطرق آلية على انضمام المتعاملين في السوق الموازية للسوق الرسمي.

Résumé

Depuis les années soixante, le pétrole est une source principale d'énergie et un facteur important pour le développement économique où l'économie algérienne dépend des ressources pétrolières comme moyens de financement des différents dépenses de l'état et une source principale de devise, ce qui a engendré des impactes au niveau macroéconomique rendant le PIB réel lié aux fluctuations des prix du pétrole et qui ont à leur tour influencé directement la gestion des dépenses publiques et la continuité des différents niveaux de croissance prévus, puisque la croissance économique en l'Algérie est lié aux prix du pétrole pour les raisons évoquées précédemment, aussi la régression subite des prix avec des moyennes élevées est considéré comme un risque majeur sur la continuité des projets et des plans de développement, par conséquent il faut étudier les stratégies et les plans de sortie de ces situations .

Mots clés : énergie, Pétrole, économie algérienne , prix de Pétrole, croissance économique.

الكلمات المفتاحية: البترول، النمو الاقتصادي، التقلبات، الأسعار، الاقتصاد الجزائري.

## انعكاسات تغيرات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري

مقدمة: يعتبر البترول موردا حيويا ومَصدرا للدخل القومي بالنسبة للعديد دول العالم، بحيث هو مرتبط أساساً بـــالأمن الوطني للدولة وقوتها وهيبتها، خاصة تلك الدول التي يرتبط دخلها العام بما تجنيه من ضرائب ودخل قومي عام يعتمد على عائدات البترول، والتي يؤدي انخفاضها إلى اختلال في اقتصاد تلك الدول بما يهدد وحدة كيانها وسيادتها ولهذا السبب فإن تقلبات أسعار البترول له تأثير بارز على النمو الاقتصادي الذي تسعي إليه الدولة الجزائرية، باعتباره المورد الأساسي التي تعتمد عليه، إذ شكل البترول معظم الحجم التجاري للصادرات الجزائرية بنسبة فاقت 95بالمئة وهذا المؤشر يعتبر خطـــر على الاقتصاد باعتباره المورد الأساسي لإيرادات الدولة وضعف الإيرادات الأخرى، ولقد أكدت الأزمات البترولية ضعف الاقتصاد الوطني ويرجع هذا الأمر كله بصورة رئيسية إلى ضيق القاعدة الإنتاجية التي أدت إلى تمركز الصادرات حـــول عدد محدود من السلع الأولية والمواد الخام، إن معرفة أثار تقلبات أسعار البترول على الاقتصادي الجزائري يعتبر أمر مهم للغاية لاستشراف آفاق المستقبل واحتمالاته خاصة في ظل الظروف التي تمر بها الجزائر.

إشكالية الدراسة:

إلى أي مدى يمكن أن تأثر تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري ؟

خطة العمل: ارتأينا من خلال موضوع دراستنا وقصد الإلمام بمختلف جوانب عملنا إلى تقسيم هذه الدراسة إلى الآتي:

المحور الأول: البترول من المنظور الاقتصاد الجزائري

المحور الثاني: الاقتصاد الجزائري في ظل تداعيات أسعار النفط 2008- 2016

المحور الأول: البترول من المنظور الاقتصاد الجزائري

لقطاع المحروقات دور أساسي في تمويل العمليات الاقتصادية، خاصة وأن الجزائر تمتلك ثروات طبيعية هامـــة تتمثـــل في موارد الطاقة، غير أن هذه الثروة كانت محتكرة من طرف الشركات مما دفع بالجزائر إلى استرجاعها عن طريق التـــأميم واستغلالها لفائدة الاقتصاد الوطني من أجل صناعة وطنية قوية، ولقد اتجه اهتمام الجزائر إلى التصنيع منذ استرجاع سيادتها حيث تساهم صادرات المحروقات بأكثر من 90 بالمئة من إيرادات الجزائر من العملة الصعبة، بحيث تعتبر المصدر الرئيسي لتمويل مشاريع التنمية الوطنية.

أولا: انعكاسات تقلبات أسعار النفط علي اقتصاديات الدول: تنعكس تقلبات أسعار النفط علـــى الـــدول المصـــدرة والمستوردة كالأتي:

1- انعكاسات تقلبات أسعار النفط على اقتصاديات الدول المستوردة: تنعكس إيجاباً وسلباً كالآتي1:

أ- حالة الارتفاع: إن تأثير ارتفاع أسعار النفط علي اقتصاديات الدول الصناعية يعد محدودا مع اختلاف الوضع من دولة إلى أخري، أما بالنسبة لاقتصاديات الدول النامية المستوردة للبترول فإن التأثير سيكون سلبيا، ليس فقط مـــن إمكانيـــة انخفاض معدل النمو الاقتصادي وزيادة معدل التضخم في هذه الدول، بل في ميزان التجاري وميزان المدفوعات ويتوجب في هذا السياق الإشارة إلي أن نصف الزيادة في الطلب العالمي علي البترول خلال العشرين عاما الماضية، قد حصلت من اقتصاديات الدول النامية، حيث ارتفع الطلب من هذه الدول من 13 إلي حوالي 30 مليون برميل يوميا وبالنسبة أعلي من زيادة الطلب في الدول الصناعية لنفس الفترة، كما يجب الإشارة إلي أن أغلب الزيادة في الطلب المســـتقبلي علـــي البترول ستأتي من الدول النامية، وبالذات من الدول الأسيوية.

ب- حالة الانخفاض: يؤدي انخفاض الأسعار لكثير من الدول المستوردة زيادة معدل النمو وضعف الضغوط علي معدل التضخم والميزان التجاري والميزانية العامة، وقد تحقق البلدان النامية المستوردة لنفط مكاسب ضخمة من انخفاض سعر النفط خاصة في حالة ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، كما أن انخفاض سعر النفط يؤدي إلي انخفاض قيمة الوردات من البترول وبالتالي تحسن ميزان المدفوعات بالنسبة للدول المستوردة.

لا شك أن لدى الدول المستهلكة للبترول (النامية، الصناعية) المقدرة على خفض اعتمادها من البترول وبالذات عندما يتضح أنا ارتفاع الأسعار هو نتيجة لعمل متعمد من قبل الدول المنتجة، والذي قد يؤثر سلبا علي اقتصادياتها، وبهذا تتخذ سياسات تؤدي إلي تخفيض استهلاكها من البترول، وبالذات على المدى المتوسط والطويل والذي يؤثر بدوره علي الدخل ووضع الدول المنتجة للبترول، فمن السياسات التي اتخذها الدول المستهلكة للبترول وأثبتت فعاليتها وبالذات في فترات ارتفاع الأسعار، رفع الضرائب علي المنتجات البترولية، وتشجيع استخدام البدائل الأخرى للطاقة، وزيادة معدل كفاءة استخدام البترول والطاقة.

2- انعكاسات تقلبات أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة: هناك عدة انعكاسات تحدث على الاقتصاد الدول المصدرة، سواء في حالة الارتفاع (إيجابيا) أو في حالة الانخفاض (سلبيا)، يمكن الإشارة إليها كالآتي2:

حالة الارتفاع: يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى حدوث أثار إيجابية علي اقتصاديات الدول المصدرة، حيث يؤدي الارتفاع في السعر إلي زيادة كبيرة في العوائد النفطية وانعكاس علي مستوي تطور الوضع المعيشي للفرد، كما تعزز من قدرات حكومات هذه الدول علي تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلي زيادة حجم الفوائض المالية النفطية، وتوجه الدول المصدرة للبترول هذه الفوائض عبر عدة منافذ منها استثمارات في الدول الصناعية، إنشاء مؤسسات متنوعة للتمويل أو إيداعها على شكل ودائع في بنوك الدول الصناعية.

حالة الانخفاض: إن تراجع أسعار النفط يحمل أثار كارثية علي الدول المصدرة للنفط، سواء تلك الأعضاء في الأوبك أو خارج الأوبك، وبطبع تختلف حدة أثار هذا التراجع بين مختلف الدول النفطية حسب حالة كل دولة علي حدة، ولا يقتصر هذا الأثر علي تراجع معدلات النمو الاقتصادي وإنما يشمل أيضا عملات هذه الدول التي تتراجع علي نحو واضح مع تراجع أسعار النفط، خصوصا بالنسبة لدول التي ليس لها احتياطات كافية تمكنها من التدخل علي نحو كافٍ في أسواق النقد الأجنبي للدفاع عن عملاتها في مواجهة الطلب المرتفع على العملات الأجنبية في أسواق النقد الأجنبي فيها، ونشير إلا أنه كانت هناك تقلبات إيجابية في أسعار النفط، بزيادة في إنتاج النفط وهذا لزيادة أسعاره، هذا مع ارتفاع النمو الاقتصادي العالمي وذلك منذ بداية عام 2000،3 ويمكن توضيح تطور إنتاج النفط للدول العربية من خلال الجدول الآتي:

الجدول 3: تطور إنتاج النفط الخام وسوائل الغاز للدول العربية (2012-2016)

ألف برميل/ يوم

| السنوات | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|---|
| أوبك OAPEC | 26358.0 | 25788.9 | 25382.1 | 26976.4 | 27789.2 |
| دول عربية أخري | 1224.5 | 1245.5 | 1232.1 | 1138.9 | 1140.6 |
| إجمالي دول العربية | 27582.6 | 27034.4 | 26614.1 | 28115.3 | 28929.8 |

المصدر: التقرير الإحصائي السنوي 2017، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوبك.

يتبن من خلال الجدول تطور إنتاج النفط الخام وسوائل الغاز للدول العربية، بحيث شهدت الدول المنظمة للأوبك ارتفاع في حجم الإنتاج، من 26358.0 ألف برميل /يوم لعام 2012 إلى 26976.4 في عام 2015، لتواصل ارتفاعها في عام 2016 إلى 27798.2 ألف برميل/ يوم. وبالنسبة للجزائر شهدت ارتفاع في عملية الإنتاج بحيث من 1648.0 عام 2012 إلى 1703.0 عام 2015، لتشهد بذلك الدول العربية عموما ارتفاع في حجم الإنتاج من 27582.6 ألف برميل/ يوم عام 2012 إلى 28929.8 عام 2016. وهذا يدل على زيادة الطلب واستهلاك النفط للدول العالم عموما والدول العربية خصوصاً. ويمكن توضيح تطور استهلاك النفط بالنسبة للدول العربية للفترة 2011-2015 من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم 4: تطور استهلاك النفط للدول العربية (2012-2016) ألف برميل نفط/ يوم

| السنوات | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|---|
| أوابك | 5488.8 | 5682.7 | 5831.6 | 6017.3 | 5985.7 |
| دول عربية أخري | 928.8 | 953.7 | 985.2 | 976.5 | 950.7 |
| إجمالي الدول العربية | 6417.6 | 6636.4 | 6816.8 | 6993.9 | 6936.5 |

المصدر: التقرير الإحصائي السنوي 2017، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوبك.

ثانيا: البترول في الاقتصاد الجزائري

تكمن أهمية النفط الاقتصادي في أنه يتمتع بمزايا هامة وعديدة، أهمها إنتاج مختلف أنواع الوقود وكذا بعض المنتجات غير الطاقوية كالبلاستيك، ويعتبر من أهم عناصر التقدير الإستراتيجي للدول، وعليه تستند قوة الدول من خلال سيطرتها على موارد التحكم في الصراع العالمي بأسره وذلك باعتباره مؤشر حقيقي لقياس تقدم الدول وازدهارها.

وتكمن أهميته كذلك: يمكن الإشارة إلى ذلك باختصار كالآتي4:

أولها كونه مصدر الطاقة ويحظى بمكانة متميزة بين مجموع هذه المصادر الناجمة عن أسباب فنية واقتصادية عديدة إضـــافة إلى سهولة نقله وتخزينه وانخفاض تكاليف إنتاجه.

وثانيهما لأنه مادة خام أساسية في العديد من فروع الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية، وتتمثل هذه الصناعات القائمة أساسا على النفط في صناعات زيوت التشحيم والورق والمطاط والمنظفات الصناعية...الخ، إلى جانب بعض الصناعات الغذائية أيضا.

اعتماد وتطور إنتاج المحروقات

بالإضافة إلى ذلك فإن الاقتصاد الجزائري له اعتماد مطلق على المحروقات إذ أنه حوالي تُلثي الإنتاج المحلي والدخل القومي مصدرهما إنتاج المحروقات من نفط وغاز طبيعي، والثلث الأخير في معظمه هو دخل غير مباشر للمحروقات إضافة لكون أكثر من60 بالمئة من الإيرادات المحلية للميزانية العامة، مصدرها الأرباح التي تجنيها الحكومة من صادرات البترول والغاز، كما أنه يلعب دور غير مباشر في دعم أجور ورواتب العمل، وتمويل الاستهلاك العام والخاص ودعم نشاطات الإنتاج من زراعة وصناعة تحويلية، ودعم الصناعة البترولية ومنتجاتها المكررة، والجدول الآتي يوضح حجم إنتاج النفط وسوائل الغاز كالأتي:

الجدول 1: احتياطات وإنتاج الجزائري للنفط الخام وسوائل الغاز (2011-2015)

| السنوات | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|
| إنتاج النفط الخام وسوائل الغاز(ألف برميل/اليوم) | 1648.0 | 1652.0 | 1623.0 | 1703.0 | 1665.0 |
| الاحتياطات من الغاز الطبيعي(مليار متر مكعب) | 4504 | 4504 | 4504 | 4504 | 4504 |

المصدر: التقرير الإحصائي السنوي 2016، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوبك.

وبالنسبة للاحتياط النفط في الجزائر مقارنة بالاحتياطات العالمية يمكن توضيح ذلك لعام 2015 في الجدول الآتي:

الجدول 2: مؤشر احتياطات الجزائر للنفط الخام

| | بيانات عام 2015 (مليار برميل) | الحصة من دول أوبك | الحصة من دول العربية الأخرى | الحصة من إجمالي الدول العربية | الحصة من الدول العربية في أوبك | الحصة من دول أوبك | الحصة من إجمالي العالم |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام % | 12.2 | 1.74 | - | 1.71 | 1.75 | 1.21 | 0.95 |

المصدر: التقرير الإحصائي السنوي 2016، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوبك.

4- أهمية قطاع المحروقات للاقتصاد الجزائري: إنّ قطاع المحروقات لا شك له أهمية بالغة بالنسبة للاقتصاد الجزائري، ويمكن تحديد أهم الجوانب في العناصر الآتية:

أ- المحروقات والجباية البترولية والتجارة الدولية: تتميز التجارة الخارجية للجزائر بالاعتماد على قطاع المحروقات الذي يمثل أكثر من 97,5% من الصادرات الجزائرية والذي يعتبر المورد الأساسي للعملة الصعبة، ومما يمكن استنتاجه من صادرات الجزائر أنها اعتمدت التصدير الأحادي مما يجعل الميزان التجاري جد متأثر بأسعار البترول.

ب- المحروقات والقطاع الصناعي: تكمن أهمية المحروقات في المساهمة في خلق وحدات صناعية والتموين بالتجهيزات اللازمة في إطار الوظيفة المالية لقطاع المحروقات، كما تستخدم المحروقات كمادة أولية في التحويلات البتروكيماوية، والكيمياء العضوية بتكرير البترول الذي يمّكن من الحصول على قائمة طويلة من المنتجات النهائية 'كالبترين، البوتان، الزيوت'، حيث استطاعت الجزائر تحقيق الكثير من النمو5.

المحور الثاني: الاقتصاد الجزائري في ظل تداعيات أسعار النفط 2008- 2016

تعتبر الجزائر من البلدان الأقل تنوعها في صادراتها إذ يمكن تصنيفها على أنها من الدول التي تعتمد بشدة على تصدير سلعة واحدة أساسية وهي المحروقات وبنسبة تفوق95 بالمئة في المتوسط، كما تشكل الجباية البترولية أكثر من 60 بالمئة من إيرادات الميزانية العامة للدولة، وهو وضع يجعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية والتأثر بالتغيرات الحاصلة في سوق النفط في ظل صعوبة التنبؤ بسعر النفط المعروف تاريخيا بأنه الأكثر تقلبا من بين السلع الرئيسية. وفي هذا السياق فإن انهيار سعر النفط سوف يؤثر علي وتيرة النمو الاقتصادي للبلد باعتباره أهم مورد إيرادي للدولة، وباعتبار كذلك أن الجزائر لن تستطيع أن تتخلى عن الاعتماد الكلي للموارد البترولية في دفع عجلة الاقتصاد الوطني، والجدول الآتي يوضح تطور سعر البترول الجزائري.

الجدول 5: سعر البترول الجزائري (2008_2016) دولار أمريكي/ برميل

| السنوات | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| البترول الجزائري | 98.9 | 61.0 | 80.35 | 112.92 | 111.49 | 109.38 | 99.68 | 52.79 | 44.28 |

المصدر: التقرير الإحصائي السنوي (2013-2014-2015-2016-2017)، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوبك.

من خلال الجدول يتضح تراجع سعر النفط من 98.9 دولار للبرميل عام 2008 إلى 61.0 عام 2009، وهذا ناتج عن التراجع الأسعار في الرباعي الثالث من عام 2008، بسبب إعصار الأزمة المالية العالمية حيث كان له أثرا واضحا على سوق النفط، فقد تهاوى سعر النفط عام 2009، ليعاود الارتفاع في 2010 ب80.35 دولار للبرميل، وتستقر الأسعار حتى نهاية 2014 لتبدأ بالتراجع، لتشهد عام 2015-2016 على التوالي 52.79 و 44.28 دولار أمريكي /برميل.

أولا: أثار الصدمة النفطية لسنة 2008 على الجزائر

تزامن الانخفاض الكبير في أسعار البترول سنة 2008 مع الأزمة المالية العالمية التي مست معظم الدول، بحيث تأثر الاقتصاد الجزائري بذلك، ما أدى إلى تراجع قيمة الصادرات بمعدل46,60 بالمائة حيث قدرت خلال السداسي الأول لسنة 2009 ب 20,7 مليار دولار مقابل 38,6 مليار دولار تم تحقيقها في نفس الفترة لسنة 2008، في المقابل استمرت الواردات في الارتفاع حيث بلغت قيمتها 19,7 مليار دولار مقابل 18,9 مليار دولار للسداسي الأول لسنة 2008 أي بمعدل 4,04بالمائة وترتب على ذلك تراجع فائض الميزان التجاري لـ11 شهرًا الأولى من سنة 2009حيث قدِّر بـ 4,2 مليار دولار مقابل 36,35 مليار دولار لنفس الفترة من السَّنة التي سبقتها.

أما معدل النمو فقد قدر سنة 2009 بنسبة 2,2 بالمائة حسب تقرير صندوق النقد الدولي حول الآفاق الاقتصادية العالمية، والذي يعتبر مستوى غير كاف لامتصاص البطالة وتنفيذ مختلف البرامج المسطرة، أما الواردات الجزائرية فقد ارتفعت إلى حوالي 38 مليار دولار سنة 2008 بسبب زيادة مستويات التضخم في الأسواق العالمية ومن مظاهر ذلك: ارتفاع أسعار المواد الغذائية ب 8,6 بالمائة، ارتفاع أسعار المواد الزراعية ب 4,1بالمائة، ارتفاع المنتجات الغذائية الصناعية ب 13,5بالمائة.

ويمكن تفصيل الأسعار الفورية لنفط خلال عام 2007-2008 من خلال الجدول الآتي:

ويمكن التعبير عن التغيرات التي طرأت على أسعار النفط الخام منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية في فبراير من العام 2007 وحتى شهر ديسمبر من العام 2008، من خلال الشكل التالي:

الشكل 1: تغيرات أسعار النفط الخام فبراير 2007 - ديسمبر2008

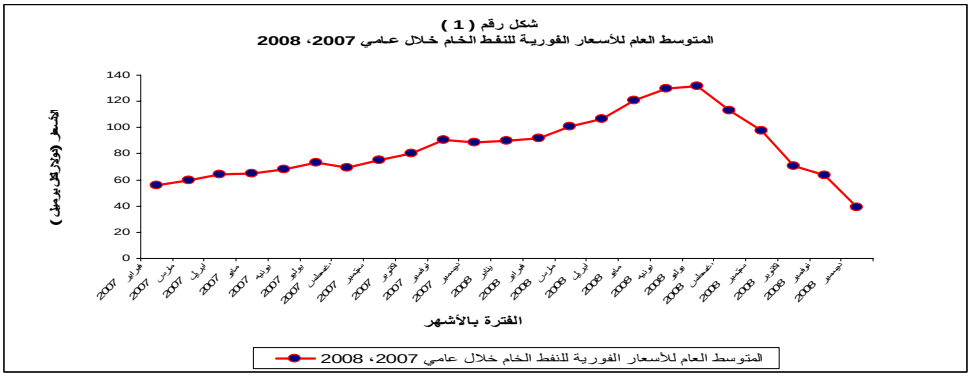


المصدر: محمد خليل فياض، خالد علي الزائدي، الأزمة المالية العالمية وأثرها على أسعار النفط الخام، مرجع سبق ذكره، ص: 16.

ثانيا: تداعيات الأسعار النفطية لعام 2014

عرفت أسواق النفط العالمية تقهقرا في أسعار البترول في النصف الثاني من الثلاثي الثالث من سنة 2014 بعد أن وصلت الأسعار إلى مستويات منخفضة لم تسجلها منذ 5 سنوات، فاشتدت المخاوف من أزمة يرجعها الخبراء إلى تخمة المعروض

العالمي من هذه المادة الحيوية، إضافة إلى تراجع حصة منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) وتضاءل سلطتها على تحديد الأسعار، مع ظهور منتجات بديلة للنفط وظهور منتجين جدد، وإلى توازنات إقليمية وجيوسياسية.

وفي ظل استمرار انهيار أسعار البترول بنسبة تفوق50 بالمئة منذ جوان الماضي شهدت صناعة النفط حالة من الركـــود الحاد، أدت إلى التخوف من المخاطر التي يمكن أن تهز الاقتصاد الوطني من التداعيات الوخيمة للانهيار المستمر في أسعار النفط في الأسواق العالمية على الوضعين الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر6. حيث شهدت أسعار النفط في الأســـواق العالمية منذ جويلية 2014 هبوطا مطردا، إذ كان سعر خام برنت في حدود 110 دولارات للبرميل، لكنه انحـــدر في الأيام الأولى من جانفي 2015 إلى ما دون خمسين دولارا، ويُعزى هذا الهبوط إلى ما يسمى "أساسيات السوق"، متمثلة في التفاعل بين العرض والطلب، فضلا عن قوة العملة الأميركية (الدولار) وتأثير نشاط المضاربين في الأسواق، لكن بعض المحللين يشككك في هذا الأمر ويربطه بعوامل سياسية، إلا أن أغلب التحليلات تربط بين انحدار سعر الخام ووفرة المعروض في أسواق النفط، لا سيما من خارج الدول المصدرة للنفط (أوبك)، وتحديدا ما يسمى طفرة النفط الصخري في الولايات المتحدة. ويمكن توضيح هبوط أسعار النفط لعام 2014 من خلال الشكل الآتي:

الشكل 2: هبوط أسعار النفط لعام 2014

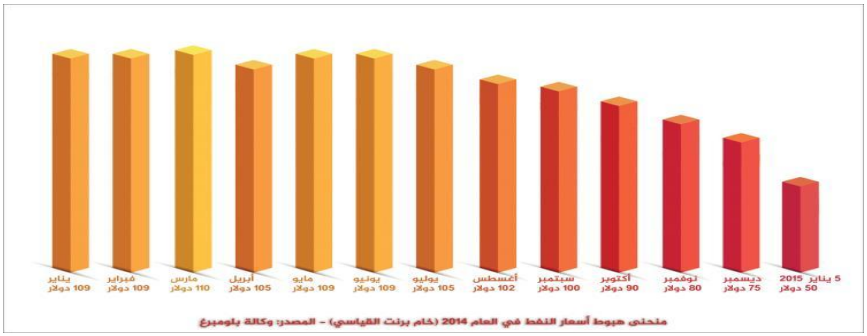


المصدر: تقرير الطاقة العربي، انهيار أسعار النفط وتداعياته.

ثالثا: أثر انخفاض سعر النفط علي النمو الاقتصادي في الجزائر 2015_2016

لم تؤثر أسعار النفط المنخفضة علي النمو في الجزائر إلا بصورة محدودة، وهذا نظرا لوجود هوامش احتياطية وقائيـــة في ماليتها العامة أو ما يعرف بصندوق ضبط الإيرادات الذي أنشأته الجزائر عام 2000 مع انطلاق فترة طفرة أسعار النفط، وقد بدأت الآن تستخدم هذه الاحتياطات لدعم النشاط الاقتصادي. ورغم ذلك كانت هناك تأثيرات غير مرغوبة لتراجع أسعار النفط علي الاقتصاد الوطني أهمها7:

انخفاض فادح في إيرادات تصدير النفط: فقط تراجعت مداخيل صادرات النفط في الجزائر بحوالي النصف تقريبا، حيث لم تسجل سنة 2015 سوي 14,91 مليار دولار مقابل 27,35 مليـــار دولار لعـــام 2014 أي بانخفـــاض قـــدره .%45,47

في حالة انخفاض سعر النفط فإن ذلك سيؤدي عموماً إلي إبطاء وتيرة النمو وضعف خلق فرص العمل في القطاع العام.

خسائر كبيرة في أرصدة المالية العامة: فلمواجهة الانخفاض في المداخيل النفطية والوفاء بالنفقات العامة لجأت الحكومة إلي صندوق ضبط الإيرادات، الذي انخفضت موارده بشكل حاد حيث تراجع ب 1,714,6 مليار دينار جزائري في الفترة الممتدة بين نهاية جويلية 2014 ونهاية جويلية 2015 أي انخفاض ب33,3 بالمئة علي مدي 12شهرا.

عجز في الحسابات الخارجية: سجلت الجزائر عجزا تجاريا لأول مرة منذ 15 عام بلغ 7,78 مليار دولار في النصف الأول من 2015 وهذا بسبب تراجع الصادرات وارتفاع الواردات ، وتبعا لذلك انخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات إلي 71بالمئة عوض 111بالمئة في النصف الأول من2014.

ويمكن توضيح تغير في قيمة الصادرات النفطية وهذا خلال عامي 2015-2016 كالآتي:

الجدول 7: قيمة الصادارت النفطية الجزائرية (2010-2015)

مليون دولار

| السنة / الصادرات النفطية | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الناتج المحلي الإجمالي | 149,071 | 197,450 | 206,395 | 225,933 | 220,091 | 181,712 |
| قيمة الصادرات النفطية | 28,089 | 37,289 | 34,662 | 29,807 | 26,976 | 13,804 |

المصدر: من إعداد الباحثين، اعتمادا على: - منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوبك، التقرير الإحصائي السنوي لكل من عام: ( 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016 ).

وقد استجابة الجزائر لصدمة انهيار أسعار النفط حيث اتخذت مجموعة من الإجراءات شملت ما يلي:8

كخط دفاع أول، استخدمت الحكومة الفوائض الموجودة في المالية العامة والمتاحة في صندوق ضبط الإيرادات للحد من أثر تراجع أسعار النفط علي النمو.

سمحت الجزائر بانخفاض سعر الصرف، كإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلي الدينار الجزائري، فعلي سبيل المثال تراجع الدينار مقابل الدولار الأمريكي من 87,92 دج لكل دولار في2014.12.31 ليصل إلي 107,17دج لكل دولار في 2015.11.05 أي بمعدل انخفاض بلغ 17,96 بالمئة.

تكريس تدابير التقشف في النفقات العامة في قانون المالية والميزانية لعام 2016 بغرض خفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة وتحقيق وفرات، حيث انخفضت نفقات ميزانية 2016 مقارنة بعام 2015 بنسبة 8,8 بالمئة، كما انخفض تقدير ميزانية التسيير بنسبة 3,3 بالمئة، وانخفضت ميزانية التجهيز بنسبة 16بالمئة. وقد شملت تدابير التقشف الإلغاء التدريجي للنفقات غير المتكررة عبر تخفيض الاستثمار العمومي، تجميد مشاريع (ترمواي ومستشفيات....) وتقليص الواردات مع فرض رخص الاستيراد علي منتجات منها السيارات والإسمنت، وخفض التوظيف في القطاع العام وتفعيل عملية الإحالة علي التقاعد بعد سنة 60 سنة.

رفع بعض الرسوم بموجب قانون المالية 2016 شملت أساساً رفع الرسم على القيمة المضافة على استهلاك الكهرباء والمازوت، وفرض حقوق جمركية ب15بالمئة على أجهزة الإعلام الآلي المستوردة.

تفكير الحكومة الجزائرية في التوجه إلى قطاعات أخرى من التصنيع والإنتاج من أجل تجنب الأزمات الاقتصادية، خاصة أن المحروقات تملك حصة الأسد ب97 في المائة من التجارة الخارجية.

مع كل هذه الإجراءات سعت الجزائر كذلك لنشاط استكشافي حول النفط والغاز الطبيعي بغية زيادة منتجاتها ومن ثم زيادة المداخيل النفطية، والجدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول 8: اكتشافات النفط والغاز الطبيعي(2011-2015)

| السنوات | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|
| اكتشافات النفط | 10 | 8 | 12 | 18 | 11 |
| اكتشافات الغاز | 10 | 23 | 20 | 14 | 13 |

المصدر: تقرير الإحصائي السنوي 2016، المنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول.

رابعا: الوضع الاقتصادي في ظل تراجع أسعار النفط

سجلت الجزائر عجزاً تجارياً بلغ 4.3 مليار دولار في الأشهر الأربعة الأولى من 2015 مقارنة مع فائض قدره 3.4 مليار دولار قبل عام، وذلك بفعل انخفاض إيرادات الطاقة مع تراجع أسعار النفط العالمية، وبحسب أرقام الجمارك الرسمية ، تراجعت صادرات النفط والغاز التي شكلت 93.5% من إجمالي الصادرات الجزائرية ب42.8% لتبلغ 12.54 مليار دولار في الفترة بين جانفي وأفريل، كما تراجعت قيمة إجمالي الصادرات السنوية ب 41 % ليبلغ 13.4 مليار دولار. وسجل الميزان التجاري الجزائري عجزا بقيمة 9,8مليار دولار خلال الخمسة أشهر الأولى لـ 2016 مقابل 7,23 خلال الفترة نفسها من 2015 أي بارتفاع في العجز بـ 35,5 بالمائة. ولقد شهد الميزان التجاري الجزائري عديد التغيرات السلبية تعود لأسباب عدة، منها الأزمة المالية العالمية، التي كان لها تأثير على الاقتصاد الجزائري وميزانها التجاري، ونقوم بتوضيح هذا التطور (تطور وضعية الميزان التجاري) من خلال الجدول الآتي:

الجدول 9: رصيد الميزان التجاري (2005-2012)

| السنة | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| رصيد الميزان التجاري | 26.47 | 34.06 | 34.24 | 40.52 | 7.78 | 18.20 | 25.96 | 20.17 |

المصدر: الميزان التجاري الجزائري، 17:36-2017/11/08، موقع الإطلاع:https://www.tomohna.net/vb/showthread.php?t=25425

وفيما يخص الوضع الاقتصادي الجزائري اعتبرت جريدة لوموند أن الجزائر أصبحت على حافة الاضطرابات بشكل غير مسبوق، بسبب انخفاض أسعار البترول، الذي يشكل مصدر الدخل الرئيسي للموازنة الجزائرية، من 125 دولارا إلى 50 دولارا، في حين أن البترول يشكل 60% من الموازنة العامة، و98% من نسبة الصادرات الجزائرية.

ونظراً لأن الحكومة اعتقدت أن انخفاض أسعار البترول لن يستمر لفترة طويلة بحسب الصحيفة، فإنها مضت نحو اقتصادها الداخلي المتمثل في احتياط النقد وصناديق ضبط الإيرادات، وتجد الحكومة الجزائرية صعوبة في إيجاد بديل للبترول، حتى في الصناعة التي لا تشكل أكثر من 5% من الموازنة العامة، في ظل تزايد الفارق بين الواردات والصادرات، فقد ارتفعت الواردات عن الصادرات خلال العام الماضي بقيمة 60 مليار دولار9.

خاتمة: يمكننا القول بعد هذه الدراسة أن النمو الاقتصادي ومن ثم العلاقات الاقتصادية الجزائرية خلال السنوات الماضية ارتكزت على أسعار البترول وعائداته مما أدى إلى بروز وجهات نظر كثيرة حول مدى أهمية الثروة البترولية في ضمان مواصلة وتعزيز معدلات النمو الاقتصادي المخطط له، وقد توصلنا إلى أن تقلبات أسعار البترول لها أثر بارز على النمو الاقتصادي الذي يعتبر الغاية المثلى لأي دولة، والجزائر من الدول التي تعمل على تحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية، إلا أن الجزائر لا تزال تعتمد وبشكل كبير جداً على عائدات البترول لتحقيق هذا الهدف على الرغم من سرعة تغير أسعاره وعدم الاطمئنان لثبوتها سواء في الوقت القصير أو الطويل، لذلك على الجزائر أن تعمل على تحقيق استقرار دائم للاقتصاد

الجزائري وتنميته بتنويع الصادرات والاهتمام أكثر بالقطاعات البديلة، التي تعتبر منتجة ومهمة لتحقيق نمو اقتصادي إيجابي كالقطاع السياحي والفلاحي اللذان يعتبران أساسيان، وكذا بتفعيل عملية الاستثمار وذلك حتى لا تقع كل مرة في اختلالات هيكلية جمة، وعليها الدعم الفعلي لبرنامجها الخاص بتطوير الطاقات المتجددة وفتح باب الاستثمار الأجنبي في هذه الطاقات، وكذا تفعيل التعاون المشترك بين الجزائر والدول ذات الخبرة في هذا المجال.

نتائج الدراسة

على الرغم من مُقومات التي تتمتع بها الجزائر إلا أنها مازالت تعتمد على مورد أساسي لتغطية نفقاتها_البترول_؛

تقلبات في أسعار النفط ربما تعود لأسباب ليس للدول المصدرة دخل فيها (بفعل المضاربة، مشاكل السياسية والحروب)، لذلك فإن اقتصاد أي دولة المعتمد على البترول (كالجزائر) كمورد واحد أساسي لتغطية نفقاتها، تصبح سياساتها الاقتصادية (ناحية بناء المشاريع واستكمالها، تعزيز قطاع السكن، هيكلة قطاعات اقتصادية...) ليس في يدها بل نتيجة لسعر البترول التي لا تملك قوة لتحديد سعره؛

تشكل العائدات النفطية شريان التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل انعدام مساهمة القطاع الصناعي في تمويل الاقتصاد الوطني.

التوصيات

العمل على الخروج من نظم الريع التقليدي والتوجه بسياسات جادة ذات فعالية نحو تنويع اقتصادي؛

العمل على رفع الإنتاجية بتعزيز ودعم الفرد المستثمر نحو الاستثمار والإنتاج؛

تعزيز مبادئ الحوكمة داخل المؤسسات الجزائرية، مع تعزيز مهارات العاملين وكفاءاتهم المهنية؛

تعزيز كل أوجه التنمية البشرية بغية نهوض باقتصاد قوي، باعتبار أن التنمية البشرية أساس التنمية الاقتصادية؛

لا بد من برامج ومخططات على نحو واسع مع إرادة سياسية واقتصادية قوية تسير بنا نحو جوانب اقتصادية قائمة بذاتها، تسمح لنا بتجنب الاعتماد الكلي على مورد التمويل الأساسي (البترول) لتغطية نفقات الدولة؛

لا بد من الخروج من التبعية النفطية فلا مناص من تنويع الاقتصاد الوطني.

قائمة المراجع

1- طارق بن قسمي، الزهرة فرحاني، تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفتـــرة (1990-2013)، مداخلة ضمن الملتقي الأول حول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية وتأمين الاحتياجات الدولية، كليـــة العلـــوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2015، ص: 07.

2- موري سمية، أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة تدخل ضمن نيل شهادة الماجستير، كليـــة العلـــوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2010/2009، ص: 87.

3- موري سمية، أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية -دراسة حالة الجزائر-، مرجع سبق ذكره، ص: 88.

* للتوضيح أكثر يرجي الإطلاع على:_ التقرير الإحصاء السنوي لعام 2012، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوبك.

_ التقرير الإحصاء السنوي لعام 2016، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوبك.

4- قضايا الساعة، أثر تغيرات البتر ول على الاقتصاد الجزائري، 18-03-2016/ 15:30، موقع الإطلاع:
http://kanz-redha.blogspot.com/2011/08/blog-post_3833.html

5- أثر تغيرات البترول على الاقتصاد الجزائري، 20-03-2016/ 12:14، موقع الإطلاع:
http://bu.univ-ouargla.dz/master/pdf/Rouidjaa_Said.pdf?idmemoire=4180

6- مريم شطيبي محمود، انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، مقدمة في إطار أشغال الندوة المنظمة من طـــرف قســـم الاقتصـــاد والإدارة حول: أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري_ قراءة في تطورات أسواق الطاقة_، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبـــد القادر للعلوم الإنسانية، قسنطينة، 14 ماي2015، ص: 05.

7- عبد الحميد مرغيت، تداعيات انخفاض أسعار النفط علي الاقتصاد الجزائري،كلية العلوم الاقتصـــادية، جامعـــة جيجـــل الجزائـــر، حـــرر يـــوم 2015/12/17. موقع الإطلاع: http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2015/12A1.pdF

8- زرواط فاطمة الزهراء، بورواحة عبد الحميد، أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري (دراسة قياسية للفتـــرة الممتـــدة 1980_2014)، مداخلة تدخل ضمن المؤتمر الأول: السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدوليـــة، كليـــة العلـــوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، 2015، ص: 14.

9- بوابة إفريقيا الإخبارية، جريدة لوموند، الجزائر على حافة الاضطرابات، موقع الإطلاع: 2017/11/04_14:45.
http://www.afrigatenews.net/content